اقترح استمرار منصات التعليم الافتراضي كنظام رديف ومكمل للتعليم التقليدي

حسن جوهر: «التعليمية البرلمانية» ستناقش خطة العودة إلى المدارس

خالد العتيبي وخليل الصالح يطالبان بمجانية «PCR» الطلبة

حسن جوهر

خالد العتيبي

خليل الصالح

قال عضو اللجنة التعليمية البرلمانية، الدكتور حسن جوهر، إن هناك اجتماعا في اللجنة خلال أسبوعين لمناقشة خطة وزارة التربية المتعلقة بالعودة إلى المدارس والتي أعلن عنها الوزير الدكتور علي المضف.

أعلن النائب د. حسن جوهر عن تقدمه باقتراح برغبة باستمرار منصات التعليم الافتراضي كنظام رديف ومكمل للتعليم التقليدي.

ونص الاقتراح على ما يلي: يترقب المجتمع الكويتي وأبناؤنا الطلبة وأولياء الأمور والهيئات الإدارية والتعليمية القرار النهائي لعودة التدريس النظامي الشامل لطلاب المدارس والمؤسسات التعليمية بعد فترة طويلة من الانقطاع عن المقاعد الدراسية منذ ديسمبر 2019، قامت وزارة التربية ومؤسسات التعليم العالي خلالها باعتماد نظام التعليم عن بعد عبر منصات التعليم الافتراضية كبديل عن الحضور للمدرسة.

وتماشياً مع متطلبات التطور التكنولوجي وتفادياً لأي ظرف طارئ مستقبلاً في حال عودة التعليم التقليدي وإيماناً بالمسؤولية الوطنية في الحفاظ على استمرارية التعليم في ظل أية أزمات مشابهة مستقبلاً "لا قدر الله"، الأمر الذي يحتم الاستفادة من هذه التجربة والمحافظة على الثقافة الحاسوبية التي فرضتها تجربة التعليم عن بعد على العاملين في وزارة التربية من إداريين ومعلمين ناهيك عن الطلاب وأولياء الأمور، لما يمثله ذلك من نجاحات في المسار التربوي عجزت عن تحقيقه الكثير من القرارات والمطالبات في تطوير الطالب والمعلم، وما فرضته الثقافة التكنولوجية من مبادرات التعليم الذاتي، فلا يمكن التنازل عن هذه الفائدة التي خلقتها أزمة كورونا ولا بد من الاستفادة منها.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي: الاستمرار في اعتماد منصات التعليم الافتراضي في التدريس والمهام والواجبات المدرسية والاختبارات القصيرة والمناقشات الفصلية كنظام رديف ومكمل للتعليم الانتظامي التقليدي.

بالإضافة إلى إعداد القوائم الطلابية وتنظيم الجداول المدرسية وتشكيل الصفوف والقوائم وفي رصد الدرجات بشكل دوري لمزيد من الشفافية.

واعتماد هذه المنصات لتنظيم لقاءات دورية بين أولياء الأمور والمعلمين، وفي تسجيل الحضور والانصراف والاستئذانات والأجازات للهيئة الإدارية والتعليمية.

من جانب آخر فيما ثمن النائب خليل الصالح استجابة الحكومة لمطلب إلغاء دوام الفترتين للطلبة، مع إعلان خطة العودة للدراسة، أكد أن هناك أموراً يجب أن تعالجها الحكومة.

وقال الصالح إن أول هذه الأمور أن يكون فحص الـ «PCR» للطلبة مجانياً، «فلا يمكن تحميل الأسر تكاليف الفحص الأسبوعي».

وأضاف بأن هناك مطلباً آخر، فـ «كذلك يجب إعفاء أحد الوالدين من الدوام، ليتمكن أولياء الأمور من رعاية أبنائهم بعد قرار عودة الدوام الكامل في ظل وجود أطفال بالمنازل من دون خدم بسبب أزمة العمالة المنزلية وبلا حضانات مفتوحة».

بدوره طالب النائب خالد العتيبي الدولة بالتكفل بقيمة المسحات التي سيجريها الطلبة خلال موسم الدراسة مع استحداث معامل في كل محافظة لاستيعاب الأعداد وسرعة إنجاز المسحات.

وأوضح العتيبي في تصريح صحفي أن المادة 15 من الدستور ألزمت الدولة بالعناية بالصحة العامة وبوسائل الوقاية والعلاج من الأمراض والأوبئة، مبينا أنه اتساقا مع الدستور ونهج الحفاظ على الصحة العامة لا بد وأن تسارع الدولة بالتكفل بقيمة المسحات التي سيجريها التلاميذ خلال موسم الدراسة أيا كان عددها حتى تعود الحياة إلى طبيعتها مع استحداث معامل في كل محافظة لاستيعاب الأعداد المنتظرة.

وأشار العتيبي إلى أن وزير التربية في مؤتمره أمس لم يضع النقاط على الحروف بشكل كامل وألقى بالمسؤولية المادية وغيرها من المسؤوليات على الأسرة الكويتية، مؤكدا أنه لا يجوز أن ترفع الدولة يديها وتغرق الأسر الكويتية وتجبرها على تحمل تكاليف المسحات أسبوعيا، لا سيما لو كان هناك أكثر من طالب في كل أسرة، فضلاً عن أن جميع الأسر تعاني ماديا بسبب الأوضاع الاقتصادية الأخيرة.

وشدد العتيبي على ضرورة سرعة التنسيق بين وزارتي التربية والصحة للاتفاق على منظومة واضحة يتم مراعاة أدق التفاصيل فيها خاصة ما يتعلق بتسلم المدرسة نتائج المسحات، مطالبا أن تنظم هذه الآلية الكترونيا ويراعي فيها عدم إلقاء العبء على التلاميذ وأولياء الأمور في كافة مراحلها.

رفض أي محاولة للاقتراب من «عافية»

عبدالله الطريجي: الحكومة تدرك جيدا مكامن الخلل وأسباب العجز في الميزانية

عبدالله الطريجي

رفض النائب الدكتور عبد الله الطريجي بشدة ما يتردد عن إلغاء عقد التأمين الصحي «عافية» أو تقليص المخصص المالي له، مؤكدا أنه سيتصدى لأي توجه حكومي في هذا الصدد، ولأي محاولة من شأنها الاقتراب أو الانتقاص من الحقوق المكتسبة للمواطنين لاسيما ذوي الدخل المحدود والمتوسط.

وأضاف في تصريح صحافي أنه سبق وأن تقدم مع نواب في مجلس سابق باقتراح استحداث هذا النظام التأميني وأقره المجلس مشكورا، مؤكدا ان هذا القانون وُجد ليبقى ولن يتم السماح بأن يكون مستهدفا من قبل الحكومة وخططها للإصلاح المالي والاقتصادي.

وقال أن الحكومة تدرك جيدا مكامن الخلل وأسباب العجز في الميزانية العامة للدولة، ومواطن الهدر غير المبرر في النفقات الحكومية الذي يبلغ مئات الملايين من الدنانير، وعليها أن تبدأ بنفسها، وإن كانت لديها أي توجهات إصلاحية أخرى فإن من الواجب عليها التشاور مع مجلس الأمة ولجانه البرلمانية المختصة قبل اتخاذ أي قرار.

للتسهيل على سكانها

خالد العنزي يقترح سرعة إنجاز وتنفيذ مشروع ربط مدينة جابر الأحمد بطريق وصلة الدوحة الجديد

أعلن النائب د.خالد العنزي عن تقدمه باقتراح برغبة في شأن سرعة إنجاز وتنفيذ مشروع ربط مدينة جابر الأحمد بطريق وصلة الدوحة الجديد، قال في مقدمته ما يلي:

إن مدينة جابر الأحمد السكنية تعد من المدن الإسكانية المخططة بأسلوب نموذجي، إلا أنه وبعد سنوات من تسلم المواطنين لمساكنهم من قسائم وبيوت حكومية وشقق تفتقر المنطقة لطريق ومخرج مرصوف ومهيأ يربطها بطريق وصلة الدوحة وتقاطعاتها، وبالرغم من خضوع وصلة الدوحة للتطوير إلا أن المنطقة لم يتم ربطها بالطريق الجديد بشكل نهائي.

ونص الاقتراح على ما يلي: «سرعة إنجاز وتنفيذ مشروع ربط مدينة جابر الأحمد بطريق وصلة الدوحة الجديد»

خالد العنزي

لا سيما إذا كانت مطعمة بلقاح معترف به دولياً

حمد المطر: منع العمالة القادمة من الهند.. قرار غير موفق

حمد المطر

رأى النائب الدكتور حمد المطر أن «قرار منع العمالة المنزلية القادمة من الهند غير موفق لا سيما إذا كانت العمالة مطعمة بلقاح معترف به دولياً».

وقال المطر: «ما نراه أن الناس تسافر شرقاً وغرباً، ألا يمكن تنظيم الدخول حسب اجراءات الصحة وتسهيل الأمر على المواطنين خاصة كبار السن المحتاجين لطباخ أو سائق أو عمالة منزلية، عموماً العمالة بشكل عام حاجة ماسة للأسر والقطاع الخاص».

دعاه إلى مراجعة حساباته وتحمل المسؤولية

مهلهل المضف يطالب وزير العدل بإنصاف المتقدمين إلى «إدارة الخبراء»

دعا النائب مهلهل المضف وزير العدل، إلى إنصاف المتقدمين إلى «إدارة الخبراء».

وقال المضف «على وزير العدل مراجعة حساباته وإنصاف المتقدمين إلى إدارة الخبراء وتحمل المسؤولية، فظلم الكفاءات والتمييز بين المواطنين والتلاعب في المقابلات الشخصية يجب أن يتوقف، لأن تكرار هذا الوضع في كل الوظائف يؤكد أن المجتمع لا يثق بالقائمين على الإدارات والمؤسسات الحكومية».

مهلهل المضف